خاتمة:

تعتمد الدولة في القيام بوظائفها؛ المتمثلة أساسا في إشباع حاجات مواطنيها وصيانة النظام العام، على مجموعة كبيرة جدّا من الأعوان الذين يعملون في ظل نظام قانوني، يسمى قانون الوظيفة العمومية.

يستمد قانون الوظيفة العمومية مصادره من القانون بمفهومه الواسع ابتداءً بالدستور وانتهاءً بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، ولقد اختلفت الدول في بناء النظام القانوني للوظيفة العمومية بين النظام المفتوح والنظام المغلق، وأخذت الجزائر بهذا الأخير في مختلف النصوص المنظمة للوظيفة العامة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا.

لقد تجلّى أخذ الجزائر بالنظام المغلق للوظيفة العمومية في مختلف أحكام الوظيفة العمومية بدءا بكيفيات الالتحاق بها، ومرورا بالمسار المهني للموظف ومختلف الحقوق والواجبات والوضعيات التي يمكنه الاستفادة منها، وانتهاء بالنظام التأديبي وطرق انتهاء العلاقة الوظيفية؛ حيث لاحظنا في هذه المحاضرات اهتمام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بالموظف أكثر من اهتمامه بالوظيفة العمومية، وهو ما يعكس سياسة الدولة ذات الطابع الاجتماعي، والتي لازالت غير مستعدّة لدخول اقتصاد السوق في الوظائف العامة؛ على حساب الكفاءة والمردودية وجودة الخدمة العمومية.

بناء على ما سبق فإننا ندعو إلى الاتجاه بتؤدة نحو تبني النظام المفتوح؛ لما له من أثر إيجابي على الإنتاجية والرقي بمستوى الوظيفة العمومية وجودة الخدمة العمومية؛ وذلك من خلال التركيز في المرحلة الأولى على جودة التعليم والتكوين، وفتح المجال للقطاع الخاص النزيه والكفؤ. ثم التحوّل إلى نظام التعاقد في الالتحاق بالوظائف العمومية مع التركيز على شروط الكفاءة والمردودية، وتعديل النظام القانوني للوظيفة العمومية وجعله يركز على تثمين الكفاءة بمختلف التحفيزات اللازمة. والإبقاء على النظام المغلق في مجال محدود تبرره الضرورات السيادية.